

Distr.: General
24 April 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٤٣٣، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) و ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٧٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة سورية وسائر الدول المتأثرة بالنزاع السوري، كما يؤكد التزامه باستقلالها ووحدها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ الجزع من خطورة الحالة الإنسانية في سورية وسرعة تدهورها، حيث قُتل ما يزيد على ٢٢٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية النزاع، فاق عدد الأطفال منهم ١٠ ٠٠٠ بكثير؛ واضطُر زهاء نصف السكان إلى الهرب من بيوتهم، من بينهم ما يزيد على ٣,٩ ملايين شخص خرجوا يطلبون الملاذ في البلدان المجاورة، وفيهم نحو من ٢,١ مليون طفل؛ وبات أكثر من ١٢,٢ مليون شخص في سورية في حاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة، منهم ٤٤٠ ٠٠٠ من المدنيين المقيمين في مناطق محاصرة.

”ويطلب مجلس الأمن أن تضع جميع الأطراف في النزاع الداخلي السوري نهاية لجميع أشكال العنف فورا، ويكرر التأكيد على أن جميع الأطراف في النزاع الداخلي السوري، ولا سيما السلطات السورية، يجب عليها أن تفي بالالتزامات ذات الصلة التي يرتبها عليها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق






الإنسان، كما يجب عليها أن تحترم حقوق الإنسان، ويكرر دعوته إياها إلى أن تنفذ بالكامل وعلى الفور أحكام قراراته ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وبخاصة من خلال تيسير توسيع عمليات الإغاثة الإنسانية، وإيصال المساعدات الإنسانية فورا، عبر الحدود وخطوط المواجهة، إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها.

"ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه من أن الأزمة السورية أمست أكبر حالة من حالات الطوارئ الإنسانية في العالم اليوم، مهدِّدة السلام والأمن في المنطقة، ومخلفة عواقب شتى على البلدان المجاورة، ومضطرة ملايين السوريين إلى النزوح نحو تلك البلدان، ويدعو إلى الوقوف في وجه النزاع الدائر في سورية حتى لا يواصل تمدده نحو البلدان المجاورة.

"ويدعو مجلس الأمن كذلك إلى توفير الدعم الدولي المنسق للبلدان المجاورة التي تستقبل اللاجئين السوريين، بناء على طلبها، لمعالجة شواغلها الأمنية المشروعة وضمان سلامة وأمن اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ومكافحة انتشار نزعة التطرف، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لتحقيق الفعالية في إدارة الحدود والتدابير الأمنية الداخلية.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تقديره العميق للجهود الكبيرة والجديرة بالإعجاب التي تبذلها بلدان المنطقة، ولا سيما لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، لاستيعاب اللاجئين السوريين، ويضع في اعتباره التكاليف الهائلة والتحديات المتعددة الأوجه التي تتحملها هذه البلدان نتيجة للأزمة.

"ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق أن للأزمة في سورية آثارا اجتماعية وديمغرافية وبيئية واقتصادية على البلدان المجاورة، حيث تزيد أوجهَ الضعف استفحالا، وترهق كاهل الموارد المحدودة والخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والإسكان والطاقة والتعليم، وتزيد من حدة البطالة، وتقلص من النشاط التجاري والاستثمار، وتؤثر على الاستقرار والأمن الإقليميين.

"ويؤكد مجلس الأمن أن نظم التعليم في البلدان المضيفة تتعرض للضغط بسبب تدفق اللاجئين، وأنه يتعين توفير موارد إضافية لمساعدة الأطفال الذين يوجدون حاليا خارج النظام المدرسي، وعددهم ٠٠٠ ٦٠٠ طفل، كي يحصلوا على تعليم جيد.

''ويشدد مجلس الأمن على أنه من المحتمل أن يتعرض الاستقرار لمزيد من الهزات على الصعيد الإقليمي إذا ظل النزاع وأزمة اللاجئين واحتياجات البلدان المضيفة دون معالجة وافية. ويشدد مجلس الأمن على أهمية تمويل العمل الإنساني والإنمائي لمواجهة أزمة اللاجئين، وتوفير الدعم لخطط التصدي الوطنية، وتلبية احتياجات اللاجئين الإنسانية، وبخاصة احتياجات النساء والأطفال، سواء في المخيمات أو في المناطق الحضرية، من خلال بناء القدرات والدعم التقني؛ وتعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المضيفة على الصمود بوصفها من عناصر تحقيق الاستقرار في المنطقة ومنع انتشار نزعة التطرف، ومواجهة خطر الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

''ويلاحظ مجلس الأمن بقلق أن الاستجابة الدولية للأزمة السورية والإقليمية لا تزال قاصرة عن تلبية الاحتياجات حسبما قدرتها الحكومات المضيفة والأمم المتحدة، ويحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم للأمم المتحدة وبلدان المنطقة، وفقا لمبادئ تقاسم الأعباء، وذلك بوسائل منها اعتماد استجابات في الأجلين المتوسط والطويل للتخفيف من تأثير الأزمة على المجتمعات المحلية، وتوفير المزيد من التمويل المرن والمضمون على مدى عدة سنوات، وكذلك مضاعفة جهود إعادة التوطين، ويحيط علما في هذا الصدد ببيان برلين المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

''ويحث مجلس الأمن الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة على النظر في العمل بأدوات تمويلية تلبي بفعالية الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان المتوسطة الدخل المتضررة من النزاع السوري وتعالج أثرها الهيكلي الشديد على البلدان المجاورة.

''ويؤكد مجلس الأمن أهمية الامتثال للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المتضررين من الأزمة، واحترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ويرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المضيفة في هذا الصدد، ويحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة لتلك البلدان في ما تبذله من جهود.

''ويرحب مجلس الأمن بعقد المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية الذي تكرمت الكويت باستضافته في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥،

وبما أُعلن في المؤتمر من تبرعات وصل مبلغها إلى ٣,٦ بلايين دولار، ويدعو جميع الدول الأعضاء أن تكفل سداد التبرعات المعلنة في موعدها.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الحالة الإنسانية ستزداد تدهورا في غياب أي حل سياسي، ويعرب عن تأييده الكامل للسيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ويؤكد من جديد أنه ليس من حل مستدام للأزمة الحالية في سورية إلا من خلال عملية سياسية شاملة يقودها السوريون أنفسهم وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي أُقِرَّ بوصفه المرفق الثاني لقرار المجلس ٢١١٨ (٢٠١٣)“.